

Distr.: General
25 August 2016
Arabic
Original: Spanish

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

كوبا*

[تاريخ الاستلام: ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14765(A)



* 1 6 1 4 7 6 5 *

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - معلومات عامة عن كوبا
٣	ثانياً - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة
٣	ألف - الخصائص الديمغرافية للبلد
٩	ثالثاً - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة
١٤	رابعاً - الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان
١٤	ألف - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٢٠	باء - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٣٠	جيم - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان
٣١	دال - العوامل المؤثرة في تنفيذ الاتفاقيات

أولاً- معلومات عامة عن كوبا

- ١- جمهورية كوبا أرخبيل يتألف من جزيرة كوبا وجزيرة لاخويبتود وأزيد من ٦٠٠ جزيرة وجزيرة وجزيرة شعابية منخفضة، وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٩ ٨٨٤,٠١ كيلومتراً مربعاً. وينقسم إقليم البلد إلى ١٥ مقاطعة وبلدية جزيرة لاخويبتود الخاصة.
- ٢- ويتركز سكان الجمهورية في جزيرة كوبا وجزيرة لاخويبتود، وباقي الأرخبيل غير مأهول تقريباً، باستثناء المراكز السياحية الموجودة في بعض الجزيرات الشعابية المنخفضة.
- ٣- وكوبا هي أكبر جزر البحر الكاريبي، وتحتل فيه موقعاً استراتيجياً، على بعد ١٥٠ كيلومتراً من الولايات المتحدة (فلوريدا) شمالاً، و٧٧ كيلومتراً من هايتي شرقاً، وحوالي ١٤٠ كيلومتراً من جامايكا جنوباً، وحوالي ٢١٠ كيلومتراً من المكسيك (يوكاتان) غرباً.
- ٤- وينقسم البلد في الوقت الراهن إلى ١٥ مقاطعة، وبلدية خاصة واحدة، و١٦٧ بلدية. والمقاطعات هي: بينار ديل ريو، وأرتيميسا، وهافانا، ومايايكي، وماتانزاس، وقيا كلارا، وسينفويغوس، وسانكتي سبيريوس، وسيغو دي أبيلا، وكاماغوي، ولاس توناس، وأولغين، وغرانا، وسانتياغو دي كوبا، وغوانتانامو، وبلدية جزيرة لاخويبتود الخاصة.

ثانياً- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

ألف- الخصائص الديمغرافية للبلد

- ٥- وفقاً للنتائج النهائية لتعداد السكان والمساكن الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاءات والمعلومات في عام ٢٠١٢، يبلغ عدد سكان كوبا ١١ مليوناً و١٦٧ ألفاً و٣٢٥ نسمة.
- ٦- وأكد التعداد ما سجلته الإحصاءات الديمغرافية السنوية فيما يتعلق بانخفاض مجموع سكان البلد، حيث يقل عن العدد المسجل في تعداد عام ٢٠٠٢ بـ ٤١٨ ١٠ نسمة، أي بمعدل سنوي متوسطه - ٠,٠١ في المائة تقريباً.
- ٧- وبنهاية عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الذكور في كوبا ٤١٤ ٦٠١ ٥ والإناث ٥ ٦٣٦ ٩٠٣، وهو ما مثل ٤٩,٨ في المائة و٥٠,٢ في المائة من مجموع السكان، على التوالي، بمؤشر للذكورة نسبته ٩٩٤ ذكراً لكل ١٠٠٠ أنثى. ويختلف هذا المؤشر حسب الأقاليم، حيث يتأرجح بين ٩١٨ و١٠٣٢.
- ٨- ويلاحظ في المجتمع الكوبي اتجاه نحو شيخوخة السكان، حيث سُجل في عام ٢٠١٤ ما نسبته ١٩,٠ في المائة من السكان البالغين من العمر ٦٠ سنة وأكثر، في حين لم يمثل من تتراوح أعمارهم بين ٠ و١٤ سنة سوى ١٦,٧ في المائة.

٩- وتعزى شيخوخة السكان بالأساس إلى ما لوحظ من ارتفاع للعمر المتوقع وانخفاض لمستويات الخصوبة، ولا سيما منذ أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، عندما بلغ معدل الإنجاب الإجمالي أقل من ١. واستمر هذا الوضع، حيث لم يشكل من تتراوح أعمارهم بين صفر و١٤ سنة، بنهاية عام ٢٠١٤، سوى ١٦,٧ في المائة من مجموع السكان؛ في حين ارتفعت نسبة السكان البالغين من العمر ٦٠ سنة وأكثر إلى ١٩,٠ في المائة، وهو ما يمثل بالأرقام المطلقة ٧٣٨ ١٤٠ نسمة من هذه الفئة العمرية. ويستنتج من ذلك أن متوسط العمر يناهز ٤٠ سنة ومنتصف العمر يتجاوزها (٣٩,٤ و ٤٠,٤ سنة على التوالي). وبالتالي، ارتفعت الشيخوخة في غضون ٣٠ سنة بنسبة ٧,٧ في المائة.

١٠- وقلصت الإنجازات المهمة التي حققتها كوبا في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة معدلات الولادة في البلد، ولا سيما في سن مبكرة. ووصول المرأة الكوبية بلا قيود إلى مستويات التعليم العليا؛ وإدماجها في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل؛ وبرامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي يمكن للمرأة الاستفادة منها؛ ومستويات الاستقلال الاقتصادي التي حققتها، هي عوامل من بين أخرى كان لها أثر في الاتجاه نحو تقليص الولادات.

١١- ورغم أن هذه العوامل تشكل إنجازات لا جدال فيها للثورة الكوبية، فقد أثرت، مجتمعة، ليس فقط في حجم النمو السكاني ووتيرته، وإنما كذلك في بنيته بحسب الفئات العمرية، ما أدى إلى شيخوخة السكان.

١٢- وبقي صافي الهجرة الخارجية السليبي مستقراً خلال السنوات الأخيرة في مستوى يفوق ٣٥ ألف شخص، باستثناء ما وقع في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ منذ وضع اللوائح التنظيمية الجديدة المتعلقة بالمهجرة^(١). وبصرف النظر عما إذا كان هذا العامل، بسبب حجمه وطبيعته، يمثل خسارة سكانية للبلد، فإن الاستقرار المسجل خلال هذه السنوات يعني أن هذا المتغير ليس وحده السبب المحتمل لانخفاض السكان الملحوظ.

١٣- وتجدد الإشارة إلى متغير الخصوبة الذي يتخذ منحى تنازلياً منذ سنوات. ففي عام ٢٠٠٠، سُجل أكثر من ١٤٣ ألف ولادة، وبلغ هذا الرقم أدنى مستوياته التاريخية في عام ٢٠٠٦ بما يزيد قليلاً عن ١١١ ألف ولادة. وبعد نوع من الانتعاش بلغ ذروته في عام ٢٠١١ بتسجيل ١٣٣ ألف ولادة، عاد إلى الانخفاض إلى ١٢٣ ألفاً في عام ٢٠١٤.

١٤- ومعدل وفيات الأطفال متدن منذ سنوات عديدة، وإن كان يميل إلى الانخفاض بوجه عام. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٥، بلغ معدل وفيات الأطفال في البلد ٤,٣ لكل ألف مولود حي

(١) ينبغي في هذا السياق أن يوضع في الاعتبار أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ نُفذت لوائح تنظيمية جديدة متعلقة بالمهجرة (القانون بمرسوم رقم ٢٠١٢/٣٠٢، الذي يعدل قانون الهجرة رقم ١٣١٢ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦)، ويتجلى ذلك عملياً في مزيد من المرونة الدائمة في دخول البلد ومغادرته، وهو ما كان له أثر فوري في النمو السكاني خلافاً لما جرى وصفه. غير أن التقديرات تشير إلى عودة الديناميات الديمغرافية إلى معدلات النمو السلبية اعتباراً من عام ٢٠١٥.

ومعدل وفيات الأمهات ٣٥,١ لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٤. وبلغ معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الأطفال لكل امرأة) في العام ذاته ١,٦٨ ومعدل الإنجاب الإجمالي (عدد البنات لكل امرأة) ٠,٨١.

١٥- ورغم أن آخر تعداد للسكان أجري في عام ٢٠١٢، فإن البلد يحصى سنوياً سكانه على الصعيدين الوطني والإقليمي استناداً إلى الإحصاءات الديمغرافية والسجلات الحيوية، التي تتسم في كوبا بجودة عالية من حيث التغطية والتنوعية. ومن الناحية الديمغرافية، شهد البلد في عام ٢٠٠٦ حالة لم يسبق لها مثيل، تكررت في سنوات أخرى، وتمثلت في نمو ديمغرافي سلمي. واتسم العقد الأخير بتناوب سنوات ينمو فيها عدد السكان وأخرى ينخفض فيها، ولكن بنسب طفيفة دائماً.

١٦- وبفضل السياسات العامة والبرامج الاجتماعية ذات الأثر الكبير، تحسنت نوعية حياة الشعب الكوبي إلى حد كبير خلال نصف القرن الأخير. ومكنت ضمانات الحصول بشكل شامل ومجاني على خدمات الرعاية الطبية، ومستويات التعليم العالية التي حققها الكوبيون، فضلاً عن برامج الصرف الصحي الحضري والسلامة الصحية من زيادة معدل العمر المتوقع في كوبا إلى أن بلغ مؤشرات تنفرد بها الدول الأكثر تقدماً. ويبلغ معدل العمر المتوقع في كوبا ٧٨,٤٥ سنة، أو ٧٦,٥٠ للذكور و٨٠,٤٥ للإناث. ويتخذ معدل الوفيات منحى تصاعدياً نتيجة لشيخوخة السكان. ففي عام ٢٠١٤، تجاوز عدد الوفيات ٩٦ ألف حالة.

١٧- ووفقاً لتعداد عام ٢٠١٢ المذكور، يوجد في كوبا ٥٥٦ ألفاً و٣١٧ شخصاً من جميع الفئات العمرية لديهم إعاقة ما. ويمثل هذا الرقم نسبة ٥ في المائة من مجموع السكان، ويهم بالأساس الفئة العمرية ٦٠ سنة وأكثر.

١٨- ويشير توزيع السكان بحسب لون البشرة إلى أن معظم الكوبيين، أي ٣٩٩ ١٦٠ ٧ نسمة، من البيض. ومن جهة أخرى، يُعرّف ٠٤٤ ٠٣٤ ١ نسمة أنفسهم بأنهم سود و٨٨٢ ٩٧٢ ٢ بأنهم مولدون.

١٩- ولا توجد في كوبا أقليات إثنية، وإنما منتمون إلى جماعات إثنية أخرى ينتظمون في شكل مجتمعات صغيرة أو أسر، لا يشكل أي منها، منفصلاً، نسبة ١ في المائة من السكان. ويمكن الإشارة من بينهم إلى الكناريين، والكتالانين، والغاليسيين، والباسكيين، والصينيين، والهائيتيين، والجامايكيين، واليابانيين وآخرين من أصول متنوعة جداً، ولهم نفس الحقوق التي يتمتع بها باقي الشعب الكوبي. وتجدد الإشارة إلى شيخوخة هذه الفئات السكانية كنتيجة لعدم وجود تدفقات للهجرة من شأنها إشباعها وللتأثير القوي لجيل منحدر من زيجات بين أشخاص منتمين إلى هذه الفئات السكانية وكوبيين.

٢٠- ويتسم السكان الكوبيون بتنوع وتعدد أشكالهم المورفولوجية كنتيجة للاختلاط والتفاعل والتمازج الكثيف بين أشخاص ذوي سمات عرقية متنوعة: القوقازيون، والزنج، والمغولانيون، والهنود الأمريكيون وغيرهم من ذوي الأصول العرقية المختلطة. ومنذ بداية الحقبة الاستعمارية،

وإلى جانب الشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصول إسبانية وأفريقية، بدأت تظهر فئة من المولدين المتعددي الأعراق. وكنتيحة للإبادة الجماعية للسكان الأصليين من قبل المستعمرين الإسبان وانصهار من تبقى منهم في التيارات الأساسية لتمازج الأعراق، أضحت النواة الأساسية لهؤلاء الخلاسيين تُعرف باسم المولدين، وفقاً للخطاب الاستعماري الصرف. وأضفى وصول العمال الآسيويين لاحقاً إلى البلد بالتزامن مع جلب العبيد للعمل في مزارع قصب السكر والقيام بأعمال أخرى مسحة جديدة على التمازج بين الأعراق.

٢١- وأضفى الشكل الخاص لإدماج المكونات البشرية المختلفة في البنية الاجتماعية والطبقية وفي علاقات الهيمنة المصاحبة لها مضامين ودلالات على المظهر الجسدي للأشخاص ولون بشرتهم، وأرسيت بذلك أسس تعريف البيض والسود والخلاسيين وتحديد هويتهم كفئات "عرقية" أساسية مكونة للمشهد الاجتماعي الكوي. وبالموازاة مع هذا التقسيم، أفرزت عمليات تلاقح الثقافات وتمازجها نزعة نحو الاندماج، نتج عنها شعور بالانتماء إلى قومية عرقية وإلى ثقافة، هي الثقافة الكويية. وبالتالي، لا ينفى الطابع الأحادي العرق لسكان كوبا أن إحدى سماتهم المميزة هي التنوع الكبير لأنماطهم الظاهرية.

٢٢- أما بخصوص السكان الناشطين اقتصادياً، فقد بلغ عددهم ٥٠٥٠٠ ١٠٥٠٠ شخص، وهو ما يمثل ٥٤,٦ في المائة من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وأكثر.

٢٣- ويقوم مجموع السكان في ٣٨٨٥٩٠٠ وحدة سكنية. ويقوم معظم السكان في المناطق الحضرية (٧٦,٨ في المائة)، وتعتبر عاصمة البلد، هافانا، المقاطعة التي يتركز فيها أكبر عدد من السكان. وكوبا بلد متسم بتوسع حضري عالي المستوى يتزايد بشكل غير ملحوظ. ووفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠٠٢، كان يقوم في مستوطنات بشرية تعتبر حضرية ٣٢٩ ٤٧٩ ٨ نسمة، أي أن نسبة السكان الحضريين مثلت ٧٥,٩ في المائة. ووفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠١٢، بلغ هذا العدد ١٨٩ ٥٧٥ ٨ نسمة، أي ما يعادل ٧٦,٨ في المائة.

٢٤- والمقاطعات التي تسجل أعلى مستويات من التحضر هي هافانا، وماتانزاس، وسينفويغوس، بالإضافة بلدية جزيرة لاخويينود الخاصة، حيث تفوق نسبته فيها كلها ٨٠ في المائة. ويغلب الطابع الريفي في بينار ديل ريو والمنطقة الشرقية، باستثناء سانتياغو دي كوبا، حيث لا تصل نسبة التحضر في أي منهما إلى ٧٠ في المائة. وتبرز ضمن هذه المجموعة غرانما، بوصفها المقاطعة الأقل تحضراً في البلد، بنسبة ٦١,٣ في المائة فقط، رغم أن مستوى تحضرها، بالمقارنة مع تعداد السكان لعام ٢٠٠٢، نما بنسبة ٢,٣ في المائة، وهي من أعلى النسب في البلد.

٢٥- ولا تزال هافانا المقاطعة ذات الكثافة السكانية الأعلى في البلد، بما معدله ٢٩١٣,٦ نسمة في الكيلومتر المربع في نهاية عام ٢٠١٤، وذلك بفارق كبير عن باقي المقاطعات. وتليها، بالترتيب التنازلي، سانتياغو دي كوبا، وأرتيميسا، وأولغين، التي تفوق الكثافة السكانية بها المتوسط الوطني (١٠٢,٣ نسمة في الكيلومتر المربع). ومن بين الأقاليم التي توجد بها أدنى كثافة سكانية، بالترتيب التصاعدي، جزيرة لاخويينود، وكاماغوي، وماتانزاس، حيث تقل عن ٦٠ نسمة في الكيلومتر المربع.

منحى المؤشرات السكانية بحسب لون البشرة

٢٦- تُظهر بيانات تعدادات السكان خلال الأعوام الستين الماضية تزايد نسبة السكان الخلاسيين. وسجل تعداد السكان لعام ١٩٥٣ ما نسبته ٧٢,٨ في المائة من البيض، و١٢,٤ في المائة من السود، و١٤,٨ في المائة من الخلاسيين أو المولدين، وتشمل هذه الفئة الأخيرة الأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي. وتغيرت هذه الأرقام في عام ٢٠٠٢، حيث بلغت ٦٥,٠ و١٠,١ و٢٤,٩ في المائة على التوالي. وبلغت مؤخرًا، في تعداد عام ٢٠١٢، ٦٤,١ و٩,٣ و٢٦,٦ في المائة، على التوالي.

٢٧- أما بخصوص نسبة الذكور إلى الإناث، فهي متشابهة لدى السكان البيض والخلاسيين وتتسم بغلبة طفيفة للإناث على الذكور، بمعدل ٩٨٣ و٩٨٩ رجلاً لكل ألف امرأة، على التوالي. غير أن ثمة غلبة للذكور على الإناث بين السكان السود، بنسبة ١٠٥ رجال لكل ألف امرأة.

٢٨- وإلى جانب نوع الجنس، يعتبر السن الخاصية الديمغرافية الأساسية الأخرى للسكان. ويشكل من تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة وأكثر ٢٠,٠ في المائة من السكان البيض، و١٩,٣ في المائة من السكان السود وبالكاد ١٣,٧ في المائة من السكان الخلاسيين. ويلاحظ في السياق الديمغرافي الكوبي الفارق بين الفئة السكانية الأخيرة والفئتين الأخرين.

٢٩- ويبلغ متوسط العمر لدى السكان البيض ٤٠,٤ سنة ومنتصف العمر ٣٩,١ سنة. ويبلغ هذان المؤشران لدى السكان السود ٤٢,٥ و٤١,١ سنة على التوالي، في حين يبلغان لدى السكان الخلاسيين ٣٦,١ و٣٥,٣ سنة على التوالي.

٣٠- وليس التوزيع الإقليمي للسكان بحسب لون البشرة متجانساً. وتضم مقاطعات سانكتي سبيرييتوس، وفيلاكلارا، وأولغين أعلى النسب المئوية من السكان البيض، حيث تعادل أو تفوق ٨٠ في المائة، بينما تسجل أدنى النسب في غوانتانامو وسانتياغو دي كوبا، حيث تناهز ٢٥ في المائة من مجموع السكان. وتوجد في مقاطعتي هافانا وسانتياغو دي كوبا أعلى النسب من السكان السود، حيث تبلغ ١٥,٢ و١٤,٢ في المائة، على التوالي. كما يشكل الخلاسيون أغلبية السكان في غوانتانامو، وسانتياغو دي كوبا، وغرناما، حيث تبلغ نسبتهم ٦٢,٨ و٦٠,٢ و٥٤,٣ في المائة من مجموع السكان، على التوالي.

٣١- ويمثل مؤشر تحضر السكان البيض ذلك المسجل فيما يتعلق بمجموع السكان الذي يناهز ٧٧ في المائة. أما بخصوص السكان السود، فيقيم ما يزيد بقليل عن ٨٥ في المائة منهم في مناطق تعتبر حضرية، في حين لا تصل هذه النسبة فيما يتعلق بالسكان الخلاسيين إلى ٧٢ في المائة.

٣٢- ونسبة السكان الذين بلغوا مستويات التعليم العالي في البلد مرتفعة. وقد أتم هذه المرحلة التعليمية ١١,٢ في المائة من مجموع السكان البالغين من العمر ٦٠ سنة وأكثر.

ويشكل السكان السود أعلى النسب في هذا المجال، حيث أتم ١٢,١ في المائة منهم هذا المستوى التعليمي. ويليهما السكان البيض بنسبة ١١,٥ في المائة ثم في الأخير الخلاسيون بنسبة ١٠ في المائة.

٣٣- وتبين مختلف المؤشرات عدم وجود فوارق واضحة بين الفئات السكانية بحسب لون البشرة في كوبا، ويعكس ذلك بلا شك الطريقة المنصفة التي تنفذ بها السياسات الاجتماعية. ويبرز ضمنها ما يلي:

- نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة. (البيض ٥,٢ في المائة؛ والسود ٥,٤ في المائة؛ والمولدون ٤,٣ في المائة مما نسبته الإجمالية ٥ في المائة)؛
- نسبة العاملين في الشركات التجارية، والجمعيات المختلطة، والشركات الأجنبية - البنية العمودية (البيض ٠,٩ في المائة؛ والسود ١,٠ في المائة؛ والمولدون ١,١ في المائة مما نسبته الإجمالية ١ في المائة)؛
- متوسط عدد الأشخاص في غرف النوم في المساكن (البيض ١,٧ في المائة؛ السود ١,٨ في المائة؛ والمولدون ١,٨ في المائة مما نسبته الإجمالية ١,٧ في المائة)؛
- وتعكس المؤشرات المتعلقة بالتعليم نسباً مماثلة. ويؤكد عدم ملاحظة فوارق مهمة بحسب لون البشرة عدم وجود إجحاف أو تمييز فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التعليم العالي.

المولودون	السود	البيض	المجموع	المرحلة النهائية (بالنسبة المئوية)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع
١٤٠	١٠,٩	١٣,٦	١٣,٥	لا شيء
١٣٠	١٢,٢	١٤,٠	١٣,٥	الابتدائي
٢٤٠	٢٤,٣	٢٣,٧	٢٣,٨	الثانوي الأساسي
١,٦	١,٨	١,١	١,٣	عامل مؤهل
٢٣,٦	٢٣,٣	٢٢,٠	٢٢,٥	ما قبل الجامعي
١٣,٢	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٦	التقني المتوسط
٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٦	التقني المتوسط في علوم التربية
١٠,٠	١٢,١	١١,٥	١١,٢	العالي أو الجامعي

- عدم وجود فوارق ذات أهمية في مجال الدراسات العليا (البيض ١٧,٨ في المائة؛ والسود ١٧,٣ في المائة؛ والمولدون ١٦,٢ في المائة)؛
- عدم ملاحظة فوارق كبيرة في المناصب التي يعتبرها المجتمع أكثر رقياً، من قبيل المديرين والفنيين والعلماء والمفكرين.

الفئة المهنية	المجموع	البيض	السود	المولودون
المدراء والمسؤولون على جميع المستويات	٨,٦	٩,٠	٨,١	٨,٠
الفنيون والعلماء والمفكرون	١٥,٤	١٥,٦	١٥,٦	١٤,٨

ثالثاً - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

٣٤- مكن انتصار الثورة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ الشعب الكوبي من تحقيق استقلاله الحقيقي وإيجاد الظروف المؤاتية للتمتع الكامل والشامل بجميع حقوق الإنسان. وأتاحت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة إمكانية القضاء على مظاهر الحيف البنيوية الموروثة عن فترة هيمنة الاستعمار والاستعمار الجديد التي قاساها البلد. وأرسيت قواعد بناء مجتمع ديمقراطي وعادل وتشاركي ومنصف وتضامني وأحرز تقدم دائم في هذا المجال.

٣٥- وعندما انتصرت الثورة الكوبية، كان البلد يعاني من أقصى حالات التبعية السياسية والاقتصادية المطلقة للولايات المتحدة، ومن التخلف، والفساد، والتلاعب السياسي والإداري، وسوء التغذية المزمن، والاحتجاز التعسفي، وممارسات التعذيب وحالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء، والأمية، والإهمال وقصور الخدمات الصحية، وتفشي الفقر على نطاق واسع، والعنصرية؛ وباختصار، الحرمان المطلق من الحقوق الفردية والجماعية.

٣٦- وأنشأ الشعب الكوبي، بإرادته السيادية، نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المكرس في دستور جمهورية كوبا لعام ١٩٧٦. وقام بذلك عقب فشل النماذج والصيغ المتعاقبة التي فرضتها القوى التي هيمنت على البلد. وعانت كوبا من تجارب مهينة: التدخلات العسكرية والتدخل الدائم من جانب الولايات المتحدة، والأثر الضار لمعاهدات التجارة الحرة المحففة بشكل واضح، وانحياز ما يسمى بالديمقراطية البرجوازية الليبرالية. وفرضت حكومات الولايات المتحدة، بتواطؤ من الأقلية الحاكمة الكوبية، دكتاتوريات وحشية قبل أن تتاح للشعب الكوبي إمكانية ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية.

٣٧- وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، أخذ مبدأ المساواة يتجسد في جميع مناحي الحياة في البلد، وانعكس ذلك سواء في المعايير القانونية أو في السياسات التي اعتمدها الدولة الكوبية، وشعارها الأساسي عدم الاكتفاء بمجرد صياغة القانون؛ فلا بد من ترجمة المفاهيم المجردة إلى حقوق ملموسة. ولم يتأت ذلك إلا بفضل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي باشرها البلد منذ فترة طويلة ولا يزال، رغم الصعوبات الاقتصادية والأثر السلبي لعوامل خارجية، ولا سيما الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

٣٨- ومنذ ذلك الحين، وفي إطار التحولات التي أحدثتها الثورة، بما في ذلك الاستفادة من التعليم والثقافة، يمكن الحديث عن عملية لتعزيز كرامة الشعب الكوبي كله وتحقيق مطالبه.

٣٩- ومنذئذ، بدأت عملية عميقة ومستمرة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ذات جذور تحررية عميقة، تهدف إلى إرساء الأسس اللازمة للتمتع الكامل بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة الشعبية لجميع الكوبيين. ووفرت الحماية القانونية لتلك العملية بإنشاء إطار دستوري وقانوني يضمن لجميع المواطنين المساواة الكاملة والتمتع بجميع حقوق الإنسان.

٤٠- ويقوم نظام كوبا الديمقراطي على مبدأ "حكم الشعب للشعب من أجل الشعب". ويشارك الشعب الكوبي، من خلال مؤسساته السياسية والمدنية، وفي إطار قوانينها، في ممارسة الحكم ومراقبة الحكومة بنشاط.

٤١- وكوبا، وفقاً لما ينص عليه دستور الجمهورية، دولة اشتراكية عمالية مستقلة وذات سيادة، ينظمها الجميع لما فيه خير الجميع، بوصفها جمهورية وحدوية وديمقراطية، من أجل التمتع بالحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، والرفاه الفردي والجماعي، والتضامن الإنساني.

٤٢- والسيادة في يد الشعب، الذي تنبع منه سلطة الدولة كلها. وتمازس هذه السلطة بشكل مباشر أو من خلال جمعيات السلطة الشعبية وغيرها من هيئات الدولة المنبثقة عنها.

٤٣- ويعكس نظام كوبا السياسي إرادة شعبها. إنه مشروع أصلي بحق، يستند إلى تاريخ حافل من الكفاح من أجل المساواة والتضامن بين الرجل والمرأة، ومن أجل الاستقلال، والسيادة، وعدم التمييز، والوحدة، والمشاركة، وسلطة الشعب، والعدالة الاجتماعية.

٤٤- ودستور جمهورية كوبا هو القانون الأسمى الذي يضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وحكومتها؛ ويرسي مبادئ تنظيم هيئات الدولة؛ وينص على حقوق المواطنين وواجباتهم وعلى الضمانات الأساسية المكفولة لهم، فضلاً عن الطابع الإلزامي لإعمالها.

٤٥- وتتألف دولة كوبا من هيئات تشريعية، وتنفيذية، وإدارية، وقضائية، ومالية، للمراقبة والدفاع. وتضطلع كل مجموعة من الهيئات بمهمة داخل جهاز السلطة.

٤٦- والجمعية الوطنية للسلطة الشعبية - وهي هيئة تمثيلية أحادية المجلس - هي الهيئة العليا لممارسة سلطة الدولة. وتمثل وتعكس الإرادة السيادية للشعب برمته، وفقاً لتنص عليه المادة ٦٩ من الدستور. وهي الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالسلطة التأسيسية والتشريعية في الجمهورية.

٤٧- ومجلس الدولة، وفقاً لتنص عليه المادة ٨٩ من الدستور، هو هيئة الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية التي تمثلها في فترة ما بين الدورات، وتنفذ قراراتها وتضطلع كذلك بالمهام التي يسندها إليها الدستور. ويمثل الدولة الكوبية، وطنياً ودولياً، على أعلى مستوى.

٤٨- ومجلس الوزراء هو أعلى هيئة تنفيذية وإدارية ويشكل حكومة الجمهورية.

- ٤٩ - ويتشكل مجلس الدفاع الوطني ويستعد في أوقات السلم لقيادة البلد في حالة وقوع حرب، أو أثناء الحرب، أو في حالة التعبئة العامة أو حالة الطوارئ. وينظم القانون الشؤون التنظيمية لهذا المجلس ومهامه، وفقاً تنص عليه المادة ١٠١ من دستور الجمهورية.
- ٥٠ - وتعود مهمة إقامة العدل إلى الشعب، وتمارسها باسم المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الأخرى المنشأة بحكم القانون.
- ٥١ - ومكتب المدعي العام للجمهورية هو هيئة الدولة التي تتمثل أهدافها الأساسية في مراقبة سيادة القانون وصورها وتعزيز الإجراءات الجنائية العامة ومباشرتها، باسم الدولة.
- ٥٢ - ومكتب المراقب المالي العام للجمهورية هيئة هدفها ومهمتها الأساسية مساعدة الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية ومجلس الدولة في تنفيذ إجراءات المراقبة المالية على أعلى المستويات لهيئات الدولة والحكومة. ويقترح سياسة الدولة الشاملة في مجالي حماية المالية العامة والمراقبة الاقتصادية الإدارية. وبمجرد الموافقة عليها، يدير وينفذ ويراقب إجراءات تطبيقها، كما يدير بشكل منهجي النظام الوطني لمراجعة الحسابات ويشرف عليه؛ وينفذ الإجراءات التي يراها ضرورية لضمان الإدارة السليمة والشفافة للممتلكات العامة؛ ويمنع ويكافح الفساد.
- ٥٣ - وجمعيات السلطة الشعبية، المنشأة على صعيد المقاطعات والبلديات داخل المناطق السياسية - الإدارية التي ينقسم إليها الإقليم الوطني، هي أعلى الهيئات المحلية لممارسة سلطة الدولة، وبالتالي، تتمتع بأعلى سلطة لممارسة مهام الدولة كل منها في المنطقة الخاضعة لها. وثمة ١٦٨ جمعية بلدية، تضم ٥٣٧ ١٤ مندوباً، معظمهم لا يتقاضون أجراً عن هذه المهمة وكلهم ينتخبون بأكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات لولاية مدتها سنتان ونصف.
- ٥٤ - وليست هيئات السلطة الشعبية التجسيد الوحيد للديمقراطية الاجتماعية في كوبا. ذلك أنه يجري تشجيع أشكال من الديمقراطية المباشرة وثقافة تشاركية، تشمل عمل المنظمات الجماهيرية والاجتماعية التي تعكس تعددية المجتمع الكوبي.
- ٥٥ - ولا تُعتمد القرارات المهمة إلاً عندما يتحقق التوافق الاجتماعي على أوسع نطاق. ولا تنحصر مشاركة المواطنين النشطة في اختيار وترشيح وانتخاب ومراقبة وعزل ممثلهم، بل يتسع نطاقها ليشمل مشاركة واسعة ومنهجية ومتأصلة بقدر كبير جداً في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. ويتجلى ذلك في ثقافة تشاركية تتجاوز بكثير تدخل المواطنين المباشر في نظام تمثيلهم، وتكتمل بالمشاركة المثيرة في توجيه المجتمع ومراقبته من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٥٦ - وتعترف الدولة الكوبية بالمنظمات الجماهيرية والاجتماعية المنبثقة عن مسار الكفاح التاريخي لشعبها وتشجعها، وتضم هذه المنظمات قطاعات مختلفة من السكان وتمثل مصالحهم الخاصة وتُشركهم في مهام بناء المجتمع وتوحيده والدفاع عنه.

٥٧- ويتألف المجتمع المدني في كوبا من أكثر من ٢٠٠ منظمة، أبرزها المنظمات الاجتماعية والجماعية - التي تضم النساء، والمزارعين، والعمال، والشباب، والطلاب، والرواد وسكان الأحياء - والرباطات العلمية، والمهنية، والتقنية، والثقافية، والفنية، والرياضية، والدينية، ورباطات الأخوة والصداقة والتضامن وأي رباطات أخرى تعمل بمقتضى قانون الرباطات (القانون رقم ٥٤) في إطار الدستور الكوبي.

٥٨- ويكفل النظام السياسي الكوبي، بحكم عضويته وتمثيله الواسع النطاق وقدرته الكبيرة على التعبئة، هذه المنظمات غير الحكومية صلاحيات واسعة وقدرة اقتراحية، فيما يتعلق بإسداء المشورة وإبداء الرأي واتخاذ القرارات، في إطار ممارسة الديمقراطية التشاركية التي أرساها النظام الدستوري القائم. وتوجد في هذا الصدد بعض المنظمات الاجتماعية والجماعية التي لديها مسار طويل، وأخرى ظهرت في خضم انتصار الثورة وبحكم ضرورة إتاحة الإمكانيات لقطاعات واسعة من السكان لكي يصبحوا فاعلين مباشرين في عملية التغيير.

٥٩- ويقر الدستور مبادئ النظام الانتخابي الكوبي وإجراءات إصلاح الدستور، جزئياً أو كلياً. وإذا تعلق هذا الإصلاح بتركيبة وصلاحيات الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية أو مجلس الدولة التابع لها أو بالحقوق والواجبات المكرسة في الدستور، توجب كذلك، في حالات معينة، إقراره بأغلبية أصوات المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب، وذلك في استفتاء تدعو إليه لهذا الغرض الجمعية الوطنية، وفقاً لما تنص عليه المادة ١٣٧ من الدستور.

٦٠- ولا ينحصر نظام الحماية القانونية لحقوق الإنسان في كوبا في النص الدستوري؛ فحقوق الإنسان مفصلة ومكفولة على النحو الواجب في قوانين موضوعية وإجرائية أخرى سارية المفعول. وتكرس قوانين، ومراسيم بقوانين، ومراسيم أخرى، ومقررات لمجلس الوزراء، وقرارات للوزراء ورؤساء الهيئات المركزية التابعة للدولة، المزايا المكتسبة وتتمم المبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور، والتي تحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين الأفراد والدولة.

٦١- أما بخصوص النظام الانتخابي الكوبي، فسماته الرئيسية كالتالي:

- (أ) السجل الانتخابي العام، مع التسجيل الشامل والتلقائي والمجاني لجميع المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٦ سنة ممن يحق لهم التصويت؛
- (ب) الترشح المباشر للمرشحين في جمعيات الناخبين؛
- (ج) عدم وجود حملات انتخابية متسمة بالتمييز ومستهدفة للربح ومكلفة؛
- (د) الشفافية. يجري فرز الأصوات علناً؛
- (هـ) اشتراط تأييد الأغلبية. لكي يُنتخب المرشح، يلزمه الحصول على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات السليمة المدلى بها؛

- (و) يجري التصويت بحرية وعلى قدم المساواة وفي سرية. ومن حق جميع المواطنين الكوبيين أن يُنتخبوا ويُنتخبوا، ما عدا في الحالات التي ينص عليها القانون. وبالنظر إلى عدم وجود أي قوائم للأحزاب، فإن الناخبين يصوتون مباشرةً لصالح المرشح الذي يرغبون في انتخابه؛
- (ز) جواز انتخاب وإعادة انتخاب جميع أعضاء الهيئات التمثيلية لممارسة سلطة الدولة؛
- (ح) يخضع جميع المنتخبين للمساءلة بشكل دوري ويجوز عزلهم في أي لحظة من فترة ولايتهم؛
- (ط) لا يتقاضى النواب والمندوبون مقابلًا نظير أداء مهامهم؛
- (ي) المشاركة الكثيفة للناخبين.
- (ك) تعكس تركيبة البرلمان تنوع قطاعات المجتمع في أعلى درجاته. ويجري انتخاب نائب عن كل ٢٠.٠٠٠ نسمة، أو مجموعة يفوق عدد أفرادها ١٠.٠٠٠ شخص. وجميع الأقاليم التابعة للبلديات ممثلة في الجمعية الوطنية. ويتعين أن يكون ما أقصاه ٥٠ في المائة من النواب كحد أقصى مندوبين للدوائر الانتخابية ويعيشون في الإقليم الذي تشمله؛
- (ل) تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها مجلس الدولة ورئيسه. ورئيس مجلس الدولة هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وينبغي أن يجتاز رئيس الدولة والحكومة عمليتين انتخابيتين: الأولى كمرشح لمنصب النائب، ثم انتخاب النواب له، كذلك بالاقتران الحر والمباشر والسري؛
- (م) المبادرة التشريعية من حق المجتمع، وليست حكراً على النواب. ويجوز للنقابات والمنظمات الطلابية والنسائية والاجتماعية والمواطنين أنفسهم اقتراح القوانين، شريطة الحصول في الحالة الأخيرة على دعم ١٠.٠٠٠ مواطن ممن يحق لهم التصويت؛
- (ن) تُعرض القوانين على النواب للنظر فيها ويوافق عليها بأغلبية الأصوات. ولا يناقش أي قانون في جلسة علنية إلا عندما يتبين بوضوح، عقب إجراء مشاورات متكررة مع النواب وأخذ مقترحاتهم في الاعتبار، أن الأغلبية تؤيد مناقشته والموافقة عليه. ويشمل تنفيذ هذه العملية مشاركة السكان في تحليل ومناقشة القضايا الاستراتيجية؛
- (س) لا توجد أية أحزاب سياسية في الانتخابات؛ ويتولى الشعب، بشكل مباشر أو من خلاله ممثليه، الدور الذي تضطلع به الأحزاب في البلدان الأخرى. ولا يشارك الحزب الشيوعي في العملية الانتخابية، وإنما يشكل الضامن لجودتها وشفافيتها. وليس لزاماً أن يكون الشخص من مناضلي الحزب الشيوعي الكوبي كي يترشح أو يُنتخب. وليس ٣٤,٢٤ في المائة من مندوبي الدوائر الانتخابية الذين يتجاوز عددهم ١٥ ألف مندوب من مناضلي الحزب الشيوعي الكوبي. ويرشّح الشعب وينتخب ممثلي السلطة المحلية. ويرشّح المندوبون في جمعيات

البلديات النواب في الجمعية الوطنية والمندوبين في جمعيات المقاطعات، وذلك عقب عملية مشاورات مكثفة مع المنظمات الاجتماعية.

٦٢- ومن العناصر المميزة للنظام الانتخابي الكوبي شموليته، المتجسدة في حق الجميع في التصويت، وبالتالي الالتزام بروح المواطنة. ويتجلى ذلك في إدراج جميع الكوبيين ممن هم في سن التصويت تلقائياً في السجل الانتخابي، على خلاف النماذج الانتخابية للدول الأخرى حيث يتعين على الشخص أن يسجل نفسه كي يمارس حقه في التصويت.

٦٣- ورغم أن ممارسة الحق في التصويت ليس إلزامياً في النموذج الانتخابي الكوبي، فهو حق مدني يعرب من خلاله كل مواطن عن التزامه إزاء المجتمع ويتمتع بإمكانية إضفاء المصادقية على النظام السياسي القائم. ويعكس ذلك الاقتناع بأن المستوى الحقيقي للشرعية والمصادقية يتحقق بمشاركة المواطنين.

٦٤- ووفقاً للبيانات الرسمية، صوت في جميع الانتخابات التي جرت في كوبا منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن أكثر من ٨٥ في المائة من الناخبين. وهذه المستويات العالية من المشاركة الشعبية دليل على دعم أغلبية المواطنين للنموذج السياسي الذي اختاره الشعب الكوبي بإرادته السيادية.

٦٥- ويتوخى النظام الانتخابي الوارد وصفه سابقاً إدماج أشكال الديمقراطية المباشرة في الطابع التمثيلي الحتمي الواجب توافره في المؤسسات في الديمقراطية الحديثة. وفي حالة كوبا، وكما هو الحال في أي مجتمع معاصر آخر، يفوض المواطن جزءاً من سلطاته إلى ممثليه المنتخبين الذين يمارسون دور الوسيط بين الفرد وهيئات إدارة المجتمع. ورغم ذلك، يجري تعزيز المشاركة الحقيقية للناخبين وعلاقتهم الفعلية مع المنتخبين، منذ لحظة ترشيح الناخبين أنفسهم للمرشحين حتى مراقبتهم لهم من خلال آليات المساءلة والعزل.

رابعاً- الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٦٦- لدى جمهورية كوبا نظام قانوني ينظم حقوق الفرد ويحميها. ووفقاً لذلك، لا يكتفي القانون الكوبي بتحديد الضمانات القانونية الأساسية المعترف بها عالمياً والمتصلة بحماية حقوق الإنسان، بل يقر كذلك ضمانات مادية للممارسة الحقيقية والفعالة لجميع الحقوق سواء كانت مدنية وسياسية، أو اجتماعية واقتصادية وثقافية.

٦٧- وبإقرار دستور جمهورية كوبا، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٦، كُرس مجموعة كبيرة من الحقوق والواجبات والضمانات الأساسية، التي جسدت للمرة الأولى أفكار المساواة والعدالة الاجتماعية التي يُعليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦٨- وفي الفصل السابع من الدستور، "الحقوق والواجبات والضمانات الأساسية"، ترد بالأساس المبادئ والضمانات المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تتماشى مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتتممها فصول أخرى من الدستور وأحكام القانون العادي. وتشمل، ضمن جملة أمور، الملكية الشخصية، والميراث، والمطالبة بجبر الضرر أو التعويض على النحو الملائم والحصول عليهما، وعدم الحرمان من الجنسية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين، والمساواة في الحقوق بين الأطفال المولودين في إطار العلاقة الزوجية أو خارجه، وحرية الإبداع الفني، والحق في التصويت، وغير ذلك.

٦٩- ومن بين الحقوق والضمانات المعترف بها في النظام القانوني الكوبي حق الإنسان في الحياة والحرية وحرمة شخصه وسلامته، والحق في العمل والراحة والضمان الاجتماعي؛ والحق في حرمة المسكن والمراسلات، وحق الشخص في ألا يحاكم ويُدان إلا من قبل محكمة مختصة بموجب قوانين صادرة قبل وقوع الجريمة ووفقاً للإجراءات والضمانات التي تنص عليها هذه القوانين؛ والحق في الاستعانة بمحام؛ والحق في عدم التعرض لأي نوع من العنف أو الضغط للإكراه على الإدلاء بشهادة؛ وتطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي عندما يكون ذلك في صالح المتهم؛ والالتزام بمراجعة القانون؛ والالتزام بالامتنال للأحكام وغيرها من القرارات النهائية الصادرة عن المحاكم؛ ورصد مكتب المدعي العام لسيادة القانون وصونه لها.

٧٠- كما جرت كفالة الحقوق الدستورية، فضلاً عن آليات ووسائل إنفاذها واستعادة الشرعية إزاء أي انتهاك لها، من خلال قوانين تكميلية كثيرة، تجدر الإشارة ضمنها إلى قانون العقوبات (القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٨٧)، وقانون الرابطات (القانون رقم ٥٤ لعام ١٩٨٥)، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الانتخابات (القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٩٢)، وقانون الأسرة (القانون رقم ١٢٨٩ لعام ١٩٧٥)، وقانون العمل (القانون رقم ١١٦ لعام ٢٠١٣).

٧١- ويتمثل أحد المبادئ الأساسية لسياسة التنمية الاجتماعية للدولة الكوبية منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن في المعاملة التفضيلية للفئات الاجتماعية الأشد حرماناً وتهميشاً في مرحلة ما قبل الثورة وهي: الأطفال والنساء والمسنون وسكان الأرياف والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الأشخاص ذوي الدخل المحدود، من بين فئات أخرى، دون أي تمييز.

٧٢- ولدى كوبا نظام شامل وفعال مشترك بين المؤسسات - يشمل مشاركة منظمات سياسية واجتماعية - لتلقي أي شكاوى أو التماسات ترد من فرد أو جماعة أشخاص بشأن التمتع بأي حق من حقوق الإنسان، ومعالجتها والرد عليها، وفقاً تنص عليه المادة ٦٣ من الدستور.

٧٣- والضامن الرئيسي لهذا الحق هو مكتب المدعي العام للجمهورية، وهو الهيئة المكلفة، بموجب القانون رقم ٨٣ لعام ١٩٩٧ (الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٨)، بمعالجة المطالبات التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوقهم. وتخول له المادة ٢٤ من القانون ذاته

(في الفقرة الفرعية ٢ منها)، مسؤولية الأمر بإعادة الشرعية على النحو الكامل، بقرار يصدره المدعي العام. وعندما يتعلق الأمر بشكوى ضد إجراء اتخذته هيئة ما، يحقق المدعي العام في جميع الادعاءات ويأمر، إن كان الشخص محقاً، برد حقه إليه وبالتالي إعادة الشرعية. والمدعي العام ملزم بمتابعة القضية إلى حين تسويتها النهائية. ويلزم المنتهكون بتنفيذ قراره.

٧٤- وبغية تعزيز هذا الدور، أنشأ مكتب المدعي العام إدارة حماية حقوق المواطنين، فضلاً عن إدارات مماثلة في كل مكتب من مكاتب المدعين العامين على صعيد المقاطعات. وفي البلديات يوجد مدع عام مكلف بهذا المجال.

٧٥- ويعتمد مكتب المدعي العام من أجل أداء مهامه، الهيكل التالي: هيئة مركزية، و ١٥ مكتباً للمدعين العامين في المقاطعات، و ١٦٨ في البلديات، ومكتبان خاصان في كل من بلدية جزيرة لاخوييتود الخاصة ومنطقة باراديرو، ويتواءم هذا الهيكل مع التعديلات المدخلة على التقسيم السياسي - الإداري للبلد، بموجب القانون رقم ١١٠، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، "المعدل للقانون رقم ١٣٠٤ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٧٦ بشأن التقسيم السياسي - الإداري". ويفضل هذا الهيكل، يُكفل لجميع المواطنين الكوبيين اللجوء إلى هذه المؤسسة في حالة وقوع انتهاكات لحقوقهم.

٧٦- وتمتع هيئات مكتب المدعي العام للجمهورية بصلاحيات القيام بعمليات التفتيش، من أجل التحقق من تنفيذ القانون في السجون، والمراكز الإصلاحية، ووحدات الحبس الاحتياطي للمتهمين وأي مركز آخر للاحتجاز أو الحبس أو الاعتقال.

٧٧- وينظر مكتب المدعي العام، من خلال المدعي العام المعين، في البلاغات والشكاوى والمطالبات التي يقدمها المواطنون وفقاً للقانون ويحقق فيها ويرد عليها. ويتابع أهم المطالبات بشكل منهجي فريق من المتخصصين التابعين لمكتب المدعي العام. وينظرون في الأسباب الكامنة وراءها ويتخذون بالتالي إجراءات لمنع وقوع انتهاكات جديدة.

٧٨- وتوجد في البلد هيئات وآليات أخرى لمعالجة شكاوى المواطنين والتماساتهم المتعلقة بحقوق الإنسان. ويبرز ضمنها: المنظمات الاجتماعية؛ والشرطة الثورية الوطنية، وبخاصة آلياتها المعنية بشؤون السكان؛ والمكاتب المعنية بشؤون السكان في كل هيئة من هيئات الإدارة المركزية للدولة، وأمانة اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء؛ و مندوبو الجمعيات البلدية للسلطة الشعبية والمجالس الإدارية على صعيدي البلديات والمقاطعات، وكذلك الهيئات الدائمة للجمعية الوطنية، وآليات مجلس الدولة المعنية بشؤون السكان.

٧٩- وتوجد في كوبا الضمانات القانونية اللازمة لتمكين أي شخص - سواء كان كوبياً أم أجنبياً - من الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم أو السلطات المختصة والمطالبة بحمايتها من الانتهاكات. وجرى بشكل منهجي تحسين هذا النظام، المتوائم مع احتياجات الشعب الكوبي، من أجل كفالة فعاليته وقدرته على الاستجابة لتطلعات الكوبيين واحتياجاتهم.

٨٠- ومنذ أن اعتمدت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١١، انهمكت كوبا في عملية تنقيح للنظام القانوني والمؤسسي ترمي إلى ضمان تقدم ورقي المجتمع الكوبي، وتنميته المستدامة، وتحسين نوعية حياة الكوبيين، والتقدم نحو إقامة مجتمع يزداد عدلاً وحريةً واستقلالاً وتضامناً وإنصافاً، فضلاً عن الدفاع عن استقلال البلد وسيادته.

٨١- ويعمل كل من الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية، ومجلسي الدولة والوزراء، وهيئات الدولة، كلٌّ في مجال اختصاصه، من أجل إنشاء الإطار الوطني القانوني والمؤسسي لتحديث النموذج الاقتصادي، بغرض الحفاظ بشكل مستدام على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن التي تميز المجتمع الكوبي.

٨٢- ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى الآن، اعتمدت معايير جديدة توسّع نطاق القاعدة التشريعية لحقوق الإنسان. ومن بينها تلك المتعلقة بتسليم الأراضي على أساس حق الانتفاع، والمتعلقة بالضمان الاجتماعي، والعمالة، والسكن، والعمل للحساب الشخصي، ضمن جملة أمور. ومن جهة أخرى، أُحرز تقدم في تحسين النظام القانوني للبلد، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التعديلات التي تتوافق مع احتياجات المجتمع الكوبي.

٨٣- كما تعزز نظام حقوق الإنسان المشترك بين المؤسسات. فمن بين أوجه التقدم الأخرى، يجري العمل من أجل تحقيق أداء عالي الجودة فيما يتعلق بإقامة العدل، مع التركيز بشكل خاص على مراعاة الضمانات القانونية في المحاكمات الشفوية، وكذلك خلال جميع مراحل الدعاوى القضائية العادية، التي تشمل أيضاً المرحلة التحضيرية أو مرحلة التحقيق، من خلال تفاعل أكثر فعالية بين المتهم ومحاميه. وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تحسينات على إجراء المصالحة القضائية في قضايا الأسرة وعلى الإجراءات المعتمدة في مجالي العمل والاقتصاد.

٨٤- وأفضت هذه التدابير إلى توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان وأمن المواطنين في البلد، ما ساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية. وفي إطار ممارسة الإرادة السيادية للشعب، ستواصل كوبا تحسين نظام حماية حقوق الإنسان.

نظام السجون

٨٥- أزالَت الثورة الكوبية نظام السجون الموروث عن الحكم الاستبدادي القائم قبل عام ١٩٥٩، وأنشأت نظام سجون إنسانياً بالمعنى العميق، أساسه احترام القوانين والأنظمة والمراقبة الصارمة لتنفيذها. وهو مستلهم من مبدأ إعادة تربية وتأهيل كل سجين من أجل إعادة إدماجه في المجتمع.

٨٦- وأغلقت السجون القديمة التي كانت تفتقر إلى أدنى الشروط. وشُيِّدت سجون جديدة (في إطار نظام مغلق وآخر مفتوح)، تراعي المعايير والمبادئ التي وضعها المعهد الدولي للعلوم الجنائية وأفضل الممارسات في معاملة السجناء.

٨٧- وتشمل ركائز نظام السجون الكوي ما يلي:

- (أ) تحسين قانون السجون وأسس التنظيمية. وتنفيذ أحكام "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" البالغ عددها ٩٥؛
- (ب) اعتماد النظام التدريجي وتحسينه. فالسجين يتدرج عبر أنظمة مختلفة إلى أن يحصل على الإفراج المشروط، وذلك بناء على سلوكه وعلى الحد الأدنى الواجب قضاؤه من مدة العقوبة؛
- (ج) وضع معايير لتصنيف السجناء تكفل أفضل معاملة جماعية وفردية (استناداً إلى الوضع القانوني، ونوع الجنس، والسن، والجنسية، والخصائص الشخصية، ومستوى الخطورة، وما إلى ذلك)؛
- (د) تشييد مرافق ملائمة داخل المؤسسات السجنية (زنانات جماعية وفردية يتوافر فيها الهواء والإضاءة والتهوية والمرافق الصحية والحمامات)؛
- (هـ) المشاركة الطوعية في العمل الذي يعود بالنفع على المجتمع والمدفوع الأجر، وفقاً لسلم الأجور المعمول به في البلد، مع ضمان الحماية والسلامة الصحية لدى القيام بهذا العمل؛
- (و) تقديم مساعدات مالية لأسر السجناء وتوفير الضمان الاجتماعي للسجناء؛
- (ز) اعتماد نظام فرعي للتعليم العام والتقني في السجون، بما في ذلك تعميم التعليم؛
- (ح) اعتماد نظام فرعي للرعاية الطبية وطب الأسنان، يكفل للسجناء الرعاية الأولية والمتخصصة؛
- (ط) تنظيم أنشطة فنية ورياضية وترفيهية؛
- (ي) التدريب التقني والمهني لموظفي السجون وتحسين مهاراتهم باستمرار (المتخصصون في القانون، والأطباء النفسيين، والمتخصصون في علوم التربية، وأخصائيو تقويم القصور، والمتخصصون في علم الاجتماع، والموظفون).
- ٨٨- وأسس نظام السجون الكوي مكرسة بوضوح في الدستور، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، واللوائح التنظيمية للسجون.
- ٨٩- وتشارك وزارة الداخلية، والمحاكم الشعبية والعسكرية، ومكتب المدعي العام للجمهورية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي بوصفها الهيئة المنسقة لإجراءات الوقاية والمساعدة والعمل الاجتماعي، مشاركة نشطة في صون الشرعية وضمانها في نظام السجون. ويضطلع مكتب المدعي العام بدور أساسي في هذا المجال.

- ٩٠- ويتيح اعتماد النهج التدريجي في المعاملة للسجناء الاستفادة من تخفيض مدة العقوبة بما أقصاه شهران عن كل سنة كمكافأة على حسن السلوك، ومن إمكانية الانتقال من أنظمة السجن الأشد صرامة إلى الأنظمة الأقل صرامة، وتحويل العقوبات السالبة للحرية إلى أخرى غير سالبة لها.
- ٩١- والعنف وإساءة المعاملة، البدنية والنفسية على حد سواء، محظوران تماماً ويشكلان جريمة بموجب القانون.
- ٩٢- ويحصل السجناء على غذاء كاف، لا تقل قيمته الغذائية عن ٢٤٠٠ كيلوكالوري يومياً، وعلى الماء الصالح للشرب. كما يمكن لأقاربهم أن يزودوهم خلال كل زيارة بمواد غذائية أو مواد أخرى في حدود ٤٠ رطلاً.
- ٩٣- وتودع السجناء في مراكز سجنية مخصصة حصراً للنساء، تشرف عليها موظفات مدربات على النحو الواجب. ويحظى السجناء الأحداث بمعاملة مميزة. فهم يودعون في مؤسسات سجنية خاصة بالأحداث فقط أو في أجنحة منفصلة عن سجون البالغين. ويشرف عليها موظفون يُنتقون لهذا الغرض.
- ٩٤- ويقيى السجناء على اتصال منتظم بأسرهم من خلال الزيارات، واستعمال الأجنحة المخصصة للأزواج (متاحة للنزلاء من كلا الجنسين)، والاتصالات الهاتفية، والرسائل. وللتشجيع على حسن السلوك، يمكن للسجناء الاستفادة من تراخيص أو زيارات خاصة لبيوتهم دون مرافقة حارس لهم. ويُصطحبون إلى المستشفيات أو الجنازات أو مراسم الدفن في حالة إصابة أحد أقرب الأقارب بمرض خطير أو وفاته.
- ٩٥- وتجري الزيارات دون أسيرة سلكية أو قضبان أو جدران زجاجية أو أي نوع آخر من موانع الاتصال المباشر بين السجناء وأقاربهم. وفي إطار المعاملة الشاملة للسجناء، وبغية الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الآثار السلبية للعزل الاجتماعي، تُنظم زيارات محروسة إلى المراكز الثقافية والرياضية والتاريخية والاقتصادية. ويُحترم حق السجناء في ممارسة أي معتقد وفي الحصول على المساعدة الدينية.
- ٩٦- وتُكفل الرعاية الطبية وخدمات طب الأسنان لجميع السجناء بالمجان. ويضم نظام السجون مستشفيات، ومراكز للرعاية الصحية، ومراكز طبية. وتوجد داخل المستشفيات التابعة لشبكة الرعاية الصحية في جميع المقاطعات قاعات مخصصة للمُدانين. وتُكفل للسجناء الرعاية المتخصصة في أي مستشفى من مستشفيات البلد وتقوم أفرقة طبية تشمل مختلف التخصصات بزيارات منتظمة إلى السجون. ويتاح طبيب لكل ٣٠٠ سجين، وطبيب أسنان لكل ١٠٠٠ سجين لتقديم الرعاية الوقائية والعلاجية والمتخصصة، وممرضة لكل ١٢٠ سجيناً.
- ٩٧- وتتلقى السجناء الحوامل الرعاية الطبية أثناء فترة الحمل ويُنقلن إلى قاعات مخصصة لعنايتهن. وتجري الولادة تحت إشراف موظفين طبيين في ظروف تتوافر فيها شروط المستشفيات.

كما يستفدن من نظام غذائي مدعم بالمقويات أثناء فترة الحمل وإلى أن يُكمل الطفل سنته الأولى؛ وتبقى السجينة خلال هذه الفترة مع طفلها، لضمان الرضاعة الطبيعية. وعندما تقضي هذه المدة الزمنية، يمكن تسليم الطفل إلى الأقارب أو إيداعه في دار حضانة مجانية.

٩٨- وتمضي كوبا قدماً في تحسين نظام سجونها. وتركز بالخصوص على المعاملة القائمة على أساس التعليم، لتحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم لاحقاً في المجتمع. وتُنظم في ١٠٠ في المائة من سجون البلد دورات تدريبية للسجناء يحضرها بشكل طوعي أكثر من ٩٠ في المائة ممن يقضون حالياً عقوباتهم. وتقدم دورات باستخدام تقنيات الفيديو، ونظم تليفزيون الدائرة المغلقة، والمنشورات التربوية والمواد التعليمية التكميلية، بمشورة أساتذة تابعين لوزارة التعليم. ويوفر التعليم حتى الصف الثاني عشر، وكذلك التدريب التقني في مهن من قبيل البناء، والنجارة، والسباكة، والكهرباء، والحرف التقليدية، واللحام، والحلاقة. وجرى إدراج دورات في الحاسوب، والتربية البدنية، وتعزيز المكتبات، والأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية، من قبيل تنظيم ملتقيات للهواة ومسابقات أولمبية بين مختلف السجون. كما تتاح للسجناء إمكانية الحصول على التعليم العالي (الجامعي).

باء- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٩٩- حفز البلد تدابير ومبادرات عديدة خلال السنوات الأخيرة بغرض مواصلة إحراز التقدم في سعيه إلى تحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على أوسع نطاق.

١٠٠- وتكتسي سياسة كوبا لمكافحة أي نوع من التمييز ولتحقيق المساواة صبغة دستورية ويكمن منطلقها الأساسي في الفصل الأول "الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد"، والفصل السادس "المساواة"، والفصل السابع "الحقوق والواجبات والضمانات الأساسية" من الدستور، المعتمد في استفتاء عام في عام ١٩٧٦ والمعدل بموجب قانون الإصلاح الدستوري، الذي اعتمده الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في تموز/يوليه ١٩٩٢.

١٠١- ومنذ عام ١٩٥٩، نهجت الثورة مسار تحولات عميقة، أفضت إلى القضاء على العنصرية وأسسها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى حد كبير. وشكل إلغاء النظام السياسي السابق وإنشاء نظام جديد، ذي قاعدة شعبية، عاملاً حاسماً في تحويل النظام الاجتماعي - الثقافي الذي كان يدمج جميع المواطنين بحسب لون البشرة.

١٠٢- وجرى القضاء على أشكال التمييز المرتبطة بمؤسسات رسمية للسلطة، أو التي يميزها القانون بشكل أو آخر، وهو ما وضع حداً للعنصرية الهيكلية التي أرستها السلطة، وإلى اندحار مظاهر العنصرية التي كانت لا تزال قائمة فيما يتعلق بالجوانب الخاصة من الحياة الأسرية والعلاقات بين الأفراد. كما نال من العنصرية اعتماد السلطة لخطاب اجتماعي وسياسي، حث على المساواة واستهجن جميع أشكال الإقصاء، بما فيها القائمة على أساس لون البشرة.

١٠٣- وساهم التعاون اليومي في مختلف المهام التي أملتتها عملية صنع الثورة في إحداث تقارب ملحوظ بين مختلف الفئات، وتخفيف حدة كثير من مظاهر التحيز التي ترسخت عبر الأجيال السالفة في السلوك النفسي الاجتماعي، وإزالة الحواجز القائمة، على مستويات كثيرة، بين الفئات البشرية بحسب لون البشرة من خلال تزايد عدد الزيجات المختلطة عرقياً.

١٠٤- وعززت السياسات العامة المتبعة الإنصاف والعدالة الاجتماعية بقدر أكبر، وسعت إلى إعادة توزيع الدخل، وإلى التوزيع العادل لمواد سلة الأغذية الأساسية، وإلى تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها خدمات الماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، وغيرها، وتوسيع نطاقها ليشمل جميع أنحاء البلد.

١٠٥- وجرى ولا يزال يجري تنفيذ سياسة لتشجيع توظيف السود والخلاسيين، والنساء والشباب، كأطر لإدارة البلد، على جميع المستويات، بهدف ضمان الديمقراطية الحقيقية ومشاركة الشعب برمته في ممارسة السلطة والاستفادة من الثروة الوطنية.

١٠٦- ويعود استمرار بعض مظاهر التحيز الشخصي إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية وإلى اجترار الخطاب الاستعماري الذي عفا عنه الزمن. فلا يمكن لخمسين سنة من الثورة المناهضة للتمييز أن تمحو بشكل نهائي الصور النمطية والمواقف المتحيزة التي طبعت مجتمعاً كان عنصرياً على مدى خمسمائة سنة تقريباً. فلا تتغير تركيبة وطبيعة الأسرة، والعلاقات بين الأفراد، والعقليات بالوتيرة ذاتها التي تتغير بها الأحكام القانونية وسياسات الدولة.

١٠٧- وتبين انتشار شعور بين سكان البلد بأن التحيز العنصري أمر سلبي وغير مقبول؛ وثمة وعي بوجود عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية - ثقافية وذاتية تجعل بعض الفئات ضعيفة بالمقارنة مع أخرى؛ ويعتبر التمازج البيولوجي والثقافي سمة متأصلة في الشعب الكوي، ويلاحظ أيضاً تحسن تدريجي في العلاقات بين أشخاص على قدر كبير من تنوع النمط الظاهري في مناحي الحياة الأكثر تنوعاً.

١٠٨- وعلى الصعيد الاجتماعي العام، يلاحظ ترابط أكبر، يتسم في بعض الحالات بقوة ملحوظة، في علاقات الحوار وفي مجالي العمل والتعليم، وكذلك في المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.

١٠٩- ولا تزال مظاهر التحيز والتمييز العنصري، مهما قلت أهميتها، تشكل مصدر قلق دائم للدولة الكويية. ويجري العديد من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والعلمية التابعة للدولة بحثاً بشأن الجوانب المرتبطة بمسألة التمييز ويقدمون مقترحات للمساهمة في حلها.

١١٠- وتحترم كويًا جميع المعتقدات الدينية دون أي تمييز وتحمي حرية العبادة. وينص الدستور على الاعتراف بالحرية الدينية واحترامها وكفالتها، ويؤكد في الوقت ذاته أن مختلف المعتقدات تحظى بالمساواة في المعاملة. كما يحظر القانون أي نوع من التمييز على أساس المعتقدات الدينية ويعاقب عليه. وينص الدستور كذلك على الفصل المطلق بين الكنيسة والدولة. وعزز تعديل

الدستور في عام ١٩٩٢، الذي جرى بموجبه الانتقال من دولة ملحدة إلى علمانية، ضمانات الممارسة الكاملة للحرية الدينية.

١١١ - وانصب العمل على تعزيز العلاقات بين المؤمنين وغير المؤمنين في إطار الوحدة والإحسان والتضامن والاحترام المتبادل. ويوجد نحو ٦٠٠ مؤسسة ومنظمة دينية، تمثل ديانات مختلفة: المسيحية (الكنائس الكاثوليكية، والإنجيلية، والبروتستانتية، والأرثوذكسية) واليهودية، والإسلام، والروحانية، والبوذية، واليوغا، والبهائية، والديانات الكوبية من أصل أفريقي، إلى جانب ديانات أخرى. ولدى كل هذه الديانات معابد ودور (للعادة، ومراسيم القداس، والصلاة، والتبشير) لمزاولة أنشطتها التي تُقام بانتظام دون أي عائق.

١١٢ - وحققت كوبا إنجازات لا جدال فيها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين بؤات البلد مكان الصدارة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتجدر الإشارة إلى المشاركة المهمة والمتزايدة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد وفي رسم السياسات العامة وتنفيذها. وتمتع المرأة بحقوق العمل كاملة على قدم المساواة مع الرجل، حيث تنطبق عليها قوانين العمل السارية المفعول. ويبرز في هذا الصدد ٤٨,٨٦ في المائة من المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء - ما يجعل كوبا الدولة الرابعة في العالم والثانية في نصف الكرة الغربي من حيث أكبر نسبة من تمثيل المرأة - وانتخاب نساء لرئاسة الحكومة في ١٠ مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة في كوبا، وتشكيل النساء للأغلبية العظمى في قطاعات الصحة والتعليم والقضاء.

١١٣ - والعمر المتوقع للمرأة الكوبية هو ٨٠,٤٥ سنة، ولا يبلغ معدل وفيات الأمهات المباشرة سوى ٢١,٤ لكل ١٠٠٠ مولود حي، وهو من أدنى المعدلات في العالم؛ وتشكل النساء ٤٨ في المائة من مجموع الأشخاص العاملين في قطاع الدولة المدني ويشغلن ٤٦ في المائة من المناصب الإدارية العليا؛ ويشكلن ٧٨,٥ في المائة من موظفي قطاع الصحة، و٤٨ في المائة من الباحثين العلميين، و٦٦,٨ في المائة من القوة العاملة ذات المؤهلات التقنية والمهنية العليا. ويؤمنن في المتوسط ١٠,٢ صفوف دراسية ويشكلن ٦٥,٢ في المائة من خريجي التعليم العالي.

١١٤ - ولدى كوبا نظام صحي إقليمي متاح للجميع، يقوم على توفير الرعاية الصحية الأولية، ويكفل التغطية والاستفادة الشاملة لجميع الكوبيين دون أي تمييز على أساس نوع الجنس، أو الوضع الاقتصادي، أو لون البشرة، أو المعتقد الديني، أو الانتماء السياسي، ويحول بذلك دون ظهور الفوارق الاجتماعية غير المقبولة في قطاع الصحة. وتوفر طبيب واحد لكل ١٣٠ نسمة، تعتبر كوبا، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أفضل دولة في هذا المجال.

١١٥ - وبإتاحة خدمات طبية عامة ومجانية لجميع المواطنين الكوبيين، تملك كوبا أحد أكثر برامج الرعاية الصحية الأولية شمولاً في العالم.

١١٦ - وتمثل هدف الجهود الحكومية في مجال الصحة في مواصلة ضمان الاستفادة الكاملة من الخدمات الصحية، من باب إعطاء الأولوية لمسألة تحقيق كرامة الإنسان والإنصاف، استناداً إلى

- مبادئ الطب الاجتماعي. وأدخلت التعديلات اللازمة على نظام الرعاية الصحية الأولية لضمان الزيادة المستمرة لفعالية برنامج "الرعاية - عيادة الطبيب وممرضة الأسرة".
- ١١٧- ورغم القيود التي يفرضها الحصار الأمريكي على اقتناء الموارد والتكنولوجيات، فقد واصل البلد إجراء بحوث معمقة لتطوير لقاحات مضادة لفيروسات منها الكوليرا وحمى الضنك وفيروس نقص المناعة البشرية. كما كثف البلد إجراء البحوث وإنتاج التكنولوجيات والأدوية الجينية وواصل إعطاء الأولوية لبرامج بالغة الأثر، منها تلك المتعلقة بطب القلب، والسرطان، وطب الكلى، وطب العيون، وزراعة الأعضاء.
- ١١٨- وتشكل صحة الأطفال والمراهقين في كوبا إحدى أولويات الدولة ونظام الصحة الوطني، لذلك يعمل نظام الرعاية الصحية الأولية الفرعي من أجل كفالة ولادة الأطفال وتموهم في بيئة آمنة وصحية. وينصب التركيز على تحسين نوعية حياة الأطفال في جميع مراحل الحياة. ويُلقح الأطفال الكوبيون ضد ١٣ مرضاً، وهي تغطية من بين الأعلى في العالم.
- ١١٩- وكوبا هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي لا يعاني من نقص التغذية لدى الأطفال، وهو ما اعترفت وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة بأنه نتيجة مباشرة لجهود الحكومة من أجل توفير الغذاء، ولا سيما للفئات الأشد ضعفاً، ولبرامج تشجيع الرضاعة الطبيعية، وكشف فقر الدم ومكافحته، وتوفير الرعاية للنساء الحوامل.
- ١٢٠- واكتسبت كوبا خبرة إيجابية بفضل وضعها منذ عام ١٩٧٠ برنامجاً لرعاية الأم والطفل، جرى تحسينه تدريجياً ويشكل إحدى الأولويات بالنسبة لهيئات الحكومة وإدارة القطاع الصحي في جميع أنحاء البلد. وأنشئ في إطار هذا البرنامج نظام للرصد يتيح مراقبة حالة الأمهات والأطفال بشكل منتظم ومستمر في سائر أرجاء البلد.
- ١٢١- وجرى القضاء على أربعة عشر مرضاً معدياً، في حين لم تعد تسعة أمراض أخرى تطرح مشاكل صحية، حيث تقل معدلات انتشارها عن ٠,١ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة. وانخفض معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والطفيلية إلى ١,٣ في المائة من مجموع الوفيات.
- ١٢٢- كما تحسنت برامج مكافحة الأوبئة، مع إعطاء الأولوية لرعاية الأمهات والأطفال، وعلاج الأمراض المزمنة في مرحلة الطفولة، ورعاية الأطفال ذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية. وشكل الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال في هذه المرحلة في كوبا أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في زيادة العمر المتوقع عند الولادة للسكان الكوبيين.
- ١٢٣- والأسباب الرئيسية للوفاة في جميع الأعمار، بالترتيب التنازلي، هي: الأورام الخبيثة، وأمراض القلب، والأمراض الدماغية الوعائية، والأنفلونزا، والالتهاب الرئوي، والحوادث.
- ١٢٤- وتعزز خلال السنوات الأخيرة البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتجلى ذلك في الإنجازات المحققة في هذا المجال. وتبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان البالغة أعمارهم من ١٥

إلى ٤٩ سنة ٢٥، في المائة، ويُكفل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لكل من يحتاجه. وأتاح إضفاء الطابع اللامركزي والإقليمي على الخدمات الصحية إمكانية استفادة الأشخاص المصابين بهذه الأمراض من الرعاية ابتداء من المرحلة الأولى حتى المرحلة الثالثة من العلاج.

١٢٥- وفي عام ٢٠١٥، أصبحت كوبا أول بلد في العالم ينال اعتراف منظمة الصحة العالمية بأنه قضى على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وداء الزهري من الأم إلى الطفل. وعملت كوبا من أجل ضمان الاستفادة المبكرة من الرعاية السابقة للولادة، ومن اختبارات كشف فيروس نقص المناعة البشرية وداء الزهري لدى الحوامل وأزواجهن على حد سواء، بغرض توفير العلاج للنساء الحوامل للفيروس وأطفالهن، والاستعاضة عن الرضاعة الطبيعية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وداء الزهري قبل الحمل وأثناءه من خلال استخدام الواقي الذكري وتدابير وقائية أخرى. وتقدّم هذه الخدمات في إطار نظام صحي منصف وشامل ومتاح للجميع، تتكامل فيه البرامج المتعلقة بصحة الأم والطفل وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً.

١٢٦- وفيما يتعلق بالتعليم، هيأت الدولة الكوبية الظروف المادية ورأس المال البشري لضمان تعليم جيّد وشامل ومجاني للجميع في جميع المستويات التعليمية، بغض النظر عن نوع جنس الطلاب أو أفراد أسرهم، أو لونهم، أو دخلهم الأسري، أو دينهم، أو آرائهم أو أفكارهم السياسية.

١٢٧- ولدى البلد نظام تعليمي يمتد من رياض الأطفال إلى المراكز الجامعية المنتشرة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. ويتاح التعليم والمواد التعليمية بالجان في جميع هذه المستويات، والتعليم إلزامي حتى الصف التاسع (بين ٥ سنوات و ١٤ سنة).

١٢٨- وتكفل الدولة الكوبية لكل طفل ومراهق، من خلال برامجها المختلفة، الفرصة والحق في أن يلتحق بنظام التعليم الوطني وأن يبلغ، بفضل تكافؤ الفرص، المستوى الدراسي الذي تسمح له به قدراته وجهوده.

١٢٩- ويوجد ١٠٧٨ مركزاً لرعاية الرضع والأطفال في سن ما قبل الدراسة، يبلغ عدد المسجلين فيها ١٣٧٠٥١ طفلاً، وتستفيد منها ١٢٥٨٠١ أمّاً عاملة. وحقق التعليم قبل المدرسي في كوبا تغطية تشمل ٩٩,٥ في المائة من الأطفال البالغة أعمارهم من صفر إلى ٥ سنوات، داخل المؤسسات وخارجها، في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. ويوفر برنامج "علم طفلك" أعلى تغطية لهذه الفئة العمرية (٧٠ في المائة)، وهو برنامج مجتمعي نوعي يتيح لجميع الأطفال الصغار فرصاً متكافئة من أجل الاستعداد للالتحاق بالمدرسة.

١٣٠- وكما ورد في تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠١٥، تعتبر كوبا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استطاع تحقيق جميع الأهداف الشاملة المتعلقة بالتعليم للجميع في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وهو الهدف الذي حققه بالكاد ثلث دول العالم.

١٣١- واحتلت كوبا المرتبة ٦٧ من بين ١٨٨ دولة استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وهو ما يجعلها ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية. وبعد تسوية مسألة توفير إمكانية تحقيق مستوى عالٍ من التنمية البشرية، تتركز الجهود الوطنية على تحسين نوعية أهداف هذه التنمية واستدامتها.

١٣٢- ورغم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، فقد حققت كوبا جزءاً كبيراً من الغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية التي وافقت عليها الأمم المتحدة. ويبرز ضمنها القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، فضلاً عن الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

١٣٣- وفيما يتعلق بالعمالة، يبلغ عدد السكان الناشطين اقتصادياً ٥ ملايين و ١٠٥ آلاف شخص، وهو ما يمثل ٧١,٩ في المائة من السكان في سن العمل، ويبلغ مجموع العاملين ٨٠٠ ٩٦٩ ٤ شخص، ومعدل البطالة الرسمي ٢,٧ في المائة، وهو أدنى من المعدل المسجل في عام ٢٠١٣ (٣,٣ في المائة). وضمن مجموع السكان العاملين، تبلغ نسبة النساء ٣٧,٢ في المائة والرجال ٦٢,٨ في المائة^(٢). وفيما يتعلق بتوزيع العمالة، فلا يزال معظمها يتركز في القطاع العام بنسبة ٧٢,٣ في المائة، رغم أن معدل العمالة في قطاعات لا تديرها الدولة ارتفع إلى ٢٧,٧ في المائة.

١٣٤- وبالإضافة إلى مؤسسة الأعمال الاشتراكية التابعة للدولة، تعترف المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لتحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، بأنماط أخرى من المؤسسات التي لا تديرها الدولة، وتشجعها بوصفها صيغة رئيسية في الاقتصاد الوطني، تهدف إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية.

١٣٥- وفي إطار هذه العملية، ورغم العوائق الاقتصادية التي اضطرت كوبا لمواجهتها، فقد حافظت دون تغيير على مبدأ عدم ترك أي عامل دون حماية، وأي متقاعد أو شخص بحاجة إلى المساعدة دون معاشه الشهري، وعدم ترك أي شخص يواجه مصيره لوحده.

١٣٦- وتواصل الحكومة كفالة حصول جميع السكان على المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة، ويشمل ذلك التموين الأساسي بالحبوب والبروتينات والدهون والملح والسكر، بصرف النظر عن الدخل المادي لكل شخص وأسرته. كما يُكفل لتر من الحليب يومياً لجميع الأطفال المتراوح أعمارهم بين ٠ و ٧ سنوات. كما يستمر تنفيذ الخطة الشاملة للوقاية والحد من فقر الدم بسبب نقص الحديد، التي تستهدف الأطفال والنساء الحوامل، وهو ما أتاح الإبقاء على نسبة هذا الخلل التغذوي في حدود لا قيمة لها. وثمة أيضاً خدمة التغذية المدعومة للمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر.

(٢) Panorama Económico y Social. Cuba 2014. ONEI. Indicador 17. Empleo

١٣٧- ولدى كوبا نظام تأمين موسع وإنساني يشمل نظاماً عاماً للضمان الاجتماعي، ونظاماً للمساعدة الاجتماعية يستفيد منه ملايين الكوبيين ونظماً خاصة. وتهدف التغطية الواسعة النطاق التي يكفلها هذا النظام إلى ضمان تعميم الحماية، حيث ينطلق تصوره من اعتبار كفالة الحماية الاجتماعية مهمة منوطة بالدولة. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نفقات ميزانية الضمان الاجتماعي ٥ آلاف ٥٨٩ مليون بيزو، استفاد منها ٥٨٣ ٦٨٣ ١ شخصاً، وهو ما يؤكد الاتجاه المتنامي في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالمتقاعدين، ارتفع متوسط المعاش التقاعدي من ٢٥٩ إلى ٢٦٤ بيزو.

١٣٨- وتستجيب خدمات المساعدة أو الحماية الاجتماعية لبرامج وتدابير تستهدف المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض مزمنة، والنساء الحوامل، والأطفال، والأشخاص المفرج عنهم من السجون، ووفات سكانية أخرى. وتُنظم هذه الخدمات على الصعيد الإقليمي، بحسب ما تنطوي عليه المشاكل التي تعالجها من تعقيد وخصوصية.

١٣٩- وتشكل رعاية المسنين أولوية في المجتمع الكوبي، ولأجل ذلك يُنجز عمل متعدد التخصصات ومشارك بين القطاعات، يضمن جودة الحياة لهذه الفئة من السكان. وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق مجتمع شامل وأكثر عدلاً للمسنين، تضع مجموعة من البرامج ذات الصلة بالرعاية والمساعدة الاجتماعية لهذه الشريحة، يبرز ضمنها إجراءات تحسين توافر الأدوية ومتابعة الحالة الصحية للمسنين. وتُقَدِّم الرعاية وفقاً للاحتياجات الشخصية وبشكل مباشر، وتراعي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأسرية، وتقترن، عند الاقتضاء، بخدمة المساعدة المالية.

١٤٠- ومنذ عام ٢٠٠٩، تركز رعاية المسنين على ثلاثة برامج فرعية: المؤسسي، والاستشفائي، والمجتمعي الذي يجري تربيته. ويشمل البرنامج المجتمعي خدمة الفحص الصحي الدوري في عيادة طبيب الأسرة؛ ومنتديات أنشطة المسنين؛ ودور المسنين، والرعاية المنزلية؛ ومدارس تدريب مقدمي الرعاية؛ ومطاعم الأسر والفصول الجامعية المخصصة للمسنين.

١٤١- وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء مجتمع يتمتع فيه جميع المواطنين بتكافؤ الفرص، يولي اهتمام خاص لمسألة الإعاقة ولرعاية الأشخاص الذين يعانون منها. وبمنح البلد، في إطار سياسته الاجتماعية، الأولوية للإجراءات الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة والفعالة في بيئتهم الاجتماعية. ولهذا الغرض، تنفذ خطة العمل الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، التي ساهمت في اقتراح وتنفيذ وتقييم الإجراءات القائمة على نهج متكامل، سواء في مختلف مجالات التدخل أو فيما يتعلق بالإعاقات البدنية والحسية والعقلية. ويستفيد جميع الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم، ويُدمج البالغون في مراكز مهنية ويجري إدماجهم الكامل من خلال برنامج العمالة الخاص؛ وصدرت قوانين وطنية لإزالة الحواجز المعمارية؛ وثمة نظام للعرض النصي للحوار في التلفزيون يُحسن نوعية حياة مجتمع الصم، ومكتبات متخصصة في توفير المطبوعات بطريقة برايل؛ وتحققت نتائج مهمة في المجال الرياضي.

١٤٢- وتشمل الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في كوبا الاستفادة من خدمات اجتماعية مجتمعية ومؤسسية محددة، موجهة للفئات السكانية التي تعاني من مشاكل خاصة والتي تحتاج إلى رعاية متخصصة. كما يستفيدون بالجمان من خدمات في مجالي التعليم والرعاية الصحية مصممة خصيصاً لتلبية مختلف احتياجاتهم، وكذلك من مراكز التدريب المهني - الاجتماعي وحلقات العمل الرامية إلى إكساب المهارات. وتهدف جميع هذه البرامج الحكومية إلى مواصلة رفع مستويات إدماج هؤلاء الأشخاص واندماجهم على نحو كامل في المجتمع.

١٤٣- وليس الأشخاص ذوو الإعاقة في كوبا مجرد مستفيدين من البرامج الاجتماعية والسياسات العامة للتغطية الشاملة؛ وإنما كذلك فاعلين قادرين على اتخاذ القرار بشأن واقعهم الخاص بدعم كامل من الحكومة.

١٤٤- واستجابة لضرورة الجمع بين الصكوك العالمية والسياسات الهادفة الشاملة، نفذت مجموعة من البرامج التي تستهدف بالأساس شرائح السكان الأكثر شباباً، والتي تشمل ما يلي: تشجيع المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة في إطار عملية نشر استخدام الحاسوب في المجتمع، والتدابير الرامية إلى تيسير إدماج الشباب في سوق العمل؛ وتوسيع نطاق التعليم العالي، الذي لم يعد ينحصر بين أسوار الجامعات، حيث امتد إلى جميع أقاليم البلد؛ وتزايد استخدام الوسائل السمعية البصرية لتعزيز نشر المعارف والثقافة والمعلومات وتنفيذ برامج لتعزيز ترسيخ الثقافة الفنية.

١٤٥- ووضعت كوبا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، خططاً وسياسات وبرامج وطنية تستهدف هذه الفئة، وتندرج فيها مبادئ هذه الاتفاقية. وتعترف الدولة بدور الأسرة كحلقة أساسية في المجتمع، وينيط بها الدستور نفسه، في المادتين ٣٥ و ٣٨، وقانون الأسرة في المادة ٨٥، مسؤوليات ومهام أساسية فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين.

١٤٦- وتقوم خطة العمل الوطنية لرعاية الأطفال والمراهقين والأسرة المقرر سريانها حتى عام ٢٠٢٠ على ثلاثة مبادئ أساسية: المصلحة الفضلى للطفل، وتكافؤ الفرص، ومشاركة الأطفال بوصفهم أصحاب حقوق، في المسائل التي تعنيهم في إطار الأسرة والمجتمع، بحسب سنهم ومستوى نموهم، وتستند بشكل مباشر إلى النتائج المحققة في إطار خطة العمل الوطنية السابقة لرعاية الأطفال والمراهقين.

١٤٧- ووضعت سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز استقلالية المرأة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أرست الأسس الموضوعية لمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع ولتحقيق التنمية المستدامة في جميع مناحي الحياة. والإنجازات المحرزة في المسائل الجنسانية جلية. وتواصل الحكومة الكوبية تنفيذ العديد من القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز هذه الإنجازات.

١٤٨- وتحققت إنجازات مطردة في مكافحة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي. وأدمج البرنامج الوطني للتثقيف الجنسي استراتيجيات للتثقيف الدائم بشأن احترام حرية الميل الجنسي والهوية الجنسية، مع إنشاء محافل متعددة للتبادل على أساس مبدئي المساواة وعدم التمييز. وفي إطار التزام البلد الراسخ بتحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن المساواة الكاملة بين جميع الكوبيين، شجع توسيع نطاق محافل الحوار والتفاعل بشأن هذه المسائل انطلاقاً من مواقف قائمة على الاحترام والتفهم والتوعية.

١٤٩- وفي المجال الثقافي، يجري تشجيع وتعزيز الفنون والعلوم في جميع تجلياتها وحفز حرية الإبداع الفني والأدبي، كجزء من الحقوق الثقافية. وتواصلت كفالة استفادة السكان على نحو كامل من الفن والأدب، وأُخذت إجراءات عديدة ترمي إلى صون الثقافة الوطنية وحمايتها وإثراء قيمها الأكثر تجذراً.

١٥٠- ويجري تعزيز نشر الثقافة في البلد لصالح جميع الأشخاص، وهو ما يساهم في تكافؤ فرص المواطنين لتنمية قدراتهم دون تمييز. وقد ركزت السياسة الثقافية على صون الهوية، وحفظ التراث الثقافي، وتشجيع الإبداع، والإنتاج الفني والأدبي، والقدرة على تذوق الفن. وثمة شبكة واسعة من المؤسسات الثقافية.

١٥١- وشكلت الممارسة الجماعية للرياضة وإعمال المثل الأولي الأعلى في كوبا، منذ انتصار الثورة في عام ١٩٥٩، أدوات أساسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

١٥٢- وفي إطار استراتيجية تنمية الرياضة الجماعية كوسيلة للتعليم والتدريب الشامل وتحسين نوعية الحياة، يجري باستمرار تعزيز وتنويع الخيارات المتاحة لممارسة الأنشطة البدنية الجماعية بانتظام، من خلال استحداث طرائق مبتكرة وجذابة، ولا سيما بالنسبة للمراهقين والشباب وفق رغبتهم.

١٥٣- وفي الوقت الراهن، يتمتع أكثر من ٣٠ في المائة من الكوبيين بمستوى عال من الكفاءة البدنية، كنتيجة لتعميم هذه الممارسة في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، كان لإدراج التربية البدنية كمادة في نظام التعليم الوطني دور مهم للغاية. وفي إطار هذه الاستراتيجية الإنمائية، تتاح على صعيد المجتمعات المحلية برامج لتعزيز الصحة ووقايتها تستهدف المسنين، والحوامل، والمرضعات، وجماعات ممارسي الأنشطة الرياضية في المجتمعات المحلية والتمارين الرياضية الأساسية بالنسبة للمرأة.

١٥٤- وفي خضم التأثير المعقد لمشكلة المخدرات العالمية على صعيد العالم وفي منطقتنا الجغرافية، لا يزال وجود المخدرات غير المشروعة في كوبا محدوداً للغاية. وتعتمد كوبا سياسة قوامها عدم التسامح إطلاقاً مع إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها. ولا يمكن أبداً أن يُستخدم الإقليم الوطني كمستودع أو مخزن أو معبر أو وجهة للمخدرات.

١٥٥- وليس لمشكلة استهلاك المخدرات غير المشروعة والاتجار بها أثر اجتماعي في كوبا، وذلك بفضل العمل التربوي والوقائي الذي تضطلع به الدولة. ويخلو البلد من الجريمة المنظمة ومن عصابات الشباب الإجرامية. ومن أجل الحفاظ على هذا الوضع الإيجابي ومنع انتشار آفة المخدرات بين السكان، ولا سيما الشباب، تواصل اللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها العمل بشكل منهجي ومنسق، بغية حفز العمل التربوي الذي تضطلع به الأسر الكوبية والمنظمات الشبابية، وبالتالي، تحقيق مشاركة اجتماعية أكبر وأكثر فعالية في القيام بهذه المهام.

١٥٦- وتواصل كوبا تعزيز النهج الوقائي في مجالي التعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي لمنع الجريمة. ويركز العمل الوقائي في المدارس على مكافحة التعاطي للمخدرات والعقاقير المهلوسة، والقضاء على السلوكات الاجتماعية غير اللائقة، وإجادة استخدام اللغة الأم، والتربية على القيم الأخلاقية، وتنمية السلوك الجنسي المسؤول. ويتواصل تطوير خدمات خطوط المساعدة الهاتفية في مجالي منع تعاطي المخدرات والتثقيف الجنسي من خلال نهج جنساني قائم على الحقوق.

١٥٧- وحققت كوبا إنجازات هائلة في تنفيذ الأولويات الخمس المحددة في خطة عمل هيوغو، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وأثرت الإطار القانوني والمؤسسي للحد من خطر الكوارث. وتجلى ذلك في تعزيز القدرات المحلية وفعالية نظم الإنذار المبكر.

١٥٨- وتقيم كوبا أواصر التعاون الوثيق مع العديد من بلدان المنطقة والعالم. وتجدر الإشارة إلى تنفيذ مشاريع في إطار تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، فضلاً عن التعاون التقني في مختلف المجالات. واستفادت من هذا التعاون الفئات الأشد حرماناً في كثير من بلدان العالم الثالث، بما فيها السكان الأصليون، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة. وتجدر الإشارة ضمن أبرز مجالات التعاون إلى مشاريع رئيسية في مجالي الصحة والتعليم من قبيل مشروع التعاون المعروف باسم "العملية المعجزة"، الذي أجريت في إطاره عمليات جراحة العيون بالجمان لفائدة ٣,٤ ملايين شخص في ٣٤ بلداً. كما استفاد ٩ ملايين شخص من برنامج محو الأمية "نعم أنا أستطيع"، ومليون و١١٣ ألف شخص من برنامج مواصلة التعليم المسمى "نعم أستطيع المواصلة". وفي الوقت الراهن، يقدم أكثر من ٥١ ألف متعاون صحي خدمات في ٦٧ بلداً في العالم.

١٥٩- كما تعاونت كوبا مع بلدان أخرى ومع منظمة الصحة العالمية في مجال مكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا الغربية. وشارك أكثر من ٢٥٠ متعاوناً صحياً من لواء "هنري ريف" الطبي في عمليات في أكثر المناطق تضرراً. ويعمل ٤ آلاف متعاون صحي كوبي آخر في برنامج الوقاية في ٣٢ بلداً أفريقياً.

جيم - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٦٠ - كوبا دولة طرف في ٤٤^(٣) معاهدة دولية لحقوق الإنسان وتمتثل لأحكامها. كما تشكل المعاهدات الدولية التي انضمت إليها الدولة الكوبية أو حكومتها جزءاً من النظام القانوني للبلد. ولا تزال قيد النظر صكوك أخرى لحقوق الإنسان وقع عليها البلد، منها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

١٦١ - أما بخصوص تنفيذ الأحكام الواردة في الصكوك الدولية على الصعيد الوطني، فبمجرد أن يصدق مجلس الدولة على الصك المعني أو يقرر الانضمام إليه، يصبح ساري المفعول بشكل كامل في النظام القانوني المحلي وفقاً للالتزام الدولي المترتب على ذلك، ويكتسي طابع قانون ساري النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٠ من القانون المدني على أنه "إذا كان اتفاق أو معاهدة دولية انضمت إليها كوبا تنص على أحكام تختلف عن تلك الواردة في المواد المتعلقة بالأحكام الأولية لهذا القانون أو لا ترد فيه، انطبقت أحكام ذلك الاتفاق أو تلك المعاهدة".

١٦٢ - كما يحافظ البلد على مستوى رفيع من التعاون والتفاعل مع إجراءات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنطبقة عالمياً وعلى حوار إيجابي مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية.

١٦٣ - وتقيم كوبا أواصر التعاون مع مختلف المنظمات الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان في العالم بأسره، سواء في إقليمها الخاص أو في إطار بعثات التعاون الدولي.

١٦٤ - وفي عام ٢٠١٣، قدمت كوبا تقريرها الدوري الثاني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، حيث كانت الأغلبية العظمى من تعليقات المجتمع الدولي بشأنه إيجابية.

١٦٥ - وكوبا عضو مؤسس لمجلس حقوق الإنسان الذي شغلت فيه منصب العضوية لولايتين متتاليتين حتى عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢ أعيد انتخابها لتعود إلى عضوية هذه الهيئة لفترة ثلاث سنوات (من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦).

١٦٦ - كما بلغت كوبا مستوى عال من التصديق على معايير العمل الدولية، بما فيها الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية.

(٣) كوبا دولة طرف في صكوك دولية عديدة في هذا المجال، من بينها: اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقعت كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دال - العوامل المؤثرة في تنفيذ الاتفاقيات

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

١٦٧ - لقد شكلت هذه الحرب الاقتصادية، خلال أكثر من خمسة عقود، أحد ثوابت سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا. وحتى الآن، يطبق هذا الحصار على الجزيرة بكل صرامة، ويتسبب في أضرار إنسانية واقتصادية وحالات عوز للشعب الكوبي، ويشكل العائق الأساسي لتنمية اقتصاد البلد. ويعتبر انتهاكاً للقانون الدولي ويضر تأثيره الذي يتجاوز نطاق الحدود الإقليمية بمصالح جميع الدول.

١٦٨ - واستناداً إلى تقديرات على قدر كبير من التحفظ، وبالنظر إلى انخفاض قيمة الدولار بالمقارنة مع قيمة الذهب في السوق الدولية، يقدر الضرر الاقتصادي الذي لحق بالشعب الكوبي حتى عام ٢٠١٤ بما قيمته ٨٣٣ ألف و٧٥٥ مليون دولار، مع مراعاة انخفاض سعر الذهب بالمقارنة مع الفترة السابقة. وبالأسعار الجارية، تسبب الحصار طوال كل هذه السنوات في أضرار تجاوزت قيمتها ١٢١ ألف و١٩٢ مليون دولار.

عوامل أخرى

١٦٩ - تشكل ظروف التخلف الموروثة عن الماضي الاستعماري والاستعماري الجديد، وآثار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتكافئ الذي اضطر البلد إلى الاندماج فيه، والأثر السلبي لظواهر مناخية مدمرة تتسبب في خسائر اقتصادية فادحة، عوامل كانت لها دوماً، بدرجة متفاوتة، مضاعفات سلبية على البلد.